

## وصل معدلها اليومي الى 13,612 مليون دينار سيولة البورصة قفزت 51,6% خلال الأسبوع الماضي

كان أداء بورصة الكويت، خلال الأسبوع الماضي، أكثر نشاطاً، حيث ارتفعت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة، وكمية الأسهم المتداولة، وعدد الصفقات المبرمة، وقيمة المؤشر العام وكانت قراءة مؤشر الشال مؤشر قيمة في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 402.2 نقطة، وارتفاع بلغ قيمته 9.9 نقاط، ونسبته 2.5% عن إقفال الأسبوع الذي سبقه، وارتفعت بنحو 39.2 نقطة، أي ما يعادل 10.8% عن إقفال نهاية عام 2016. وارتفعت السيولة في البورصة بنسبة 51.6% لتصل إلى 13.612 مليون دينار الأسبوع الماضي مقابل 8.982 ملايين دينار الأسبوع قبل الماضي.

### التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت

البيان	الأسبوع الثاني والثلاثون 2017/08/10	الأسبوع الحادي والثلاثون 2017/08/03	التغير %
عدد أيام التداول	5	5	
مؤشر الشال قيم 34 شركة	402.2	392.3	2.5%
مؤشر السوق أسعار	6.845.0	6.825.7	0.3%
قيمة الأسهم المتداولة د.ك	68.064.639	44.910.102	
المعدل اليومي د.ك	13.612.928	8.982.020	51.6%
كمية الأسهم المتداولة أسهم	353.456.610	303.760.082	
المعدل إلى أسهم	70.691.322	60.752.016	16.4%
عدد الصفقات	14.878	12.129	
معدل اليومي لعدد الصفقات	2.976	2.426	22.7%

### خلال سفرهم على متن الخطوط القطرية

## عبدالغني: فتح قطر أبوابها لـ 80 دولة من دون تأشيرة ينشط السياحة



• أكبر الباكر

قال أكبر الباكر، الرئيس التنفيذي لمجموعة الخطوط الجوية القطرية، فتح أبواب قطر لـ 80 دولة يضع دولة قطر على رأس الدول المنفتحة للسياحة في المنطقة، حيث أن عدد الجنسيات التي يحق لها الدخول إلى قطر دون تأشيرة أصبح الآن هو الأعلى في المنطقة. ورأى الباكر أن الخطوط الجوية القطرية ستستفيد من هذا الإجراء، مشيراً إلى أنها تواصل توسيع شبكتها، إذ أنها بدأت رحلات جوية إلى 62 وجهة جديدة هذا العام. من جانبه يرى الخبير الاقتصادي محمد العون، إن هذا القرار يعتبر خطوة جيدة وأحد البدائل المتاحة لمواجهة تداعيات

الحصار الذي فرضته الدول المقاطعة على قطر. وبين، أن القرار سيسهم بشكل كبير في تنشيط حركة السياحة والنقل الجوي، متوقعا تدفق الآلاف من الزائرين تبعاً إلى قطر في أعقاب القرار.

وأضاف أن هناك عدة عوامل من شأنها المساهمة في نمو قطاع السياحة المحلية، من بينها استمرار استهداف الخطوط الجوية القطرية لخطوط طيران جديدة، إلى جانب التسهيلات الممنوحة للزوار.

من ناحية أخرى قال طه عبدالغني، الخبير الاقتصادي والمدير العام لشركة نماء للاستشارات المالية، إن قرار قطر بإعفاء مواطني

البورصة - نقطة	التغير
النفط 48.23 دولاراً	↓
الدولار 301 فلس	↓
اليورو 354 فلسا	↓
ذهب 388.8 ديناراً للأوقية	↑



• طه عبدالغني

المجاورة. ويمثل العرب نحو 8% من إجمالي الزوار بنهاية النصف الأول من العام الحالي بواقع 113.9 ألف زائر. وتنقسم الدول المعفاة إلى قائمتين، القائمة الأولى تتضمن 47 دولة، وبإمكان مواطني هذه الدول دخول قطر دون ترتيبات مسبقة، ويمكنهم الحصول على تأشيرة سارية المفعول لـ 30 يوماً لدى وصولهم قطر، يمكن استخدامها لزيارات عدة. أما القائمة الثانية، فتتضمن 33 دولة يمكن لمواطنيها الحصول أيضاً على تأشيرة لدى وصولهم إلى قطر، تبلغ مدتها 180 يوماً ولعدة زيارات، وتمنح حاملها الحق للبقاء في قطر لمدة 90 يوماً.

80 دولة من تأشيرة الدخول إلى البلاد خلال سفرهم على متن الخطوط الجوية القطرية، اعتباراً من يوم الأربعاء 9 أغسطس الحالي يعتبر إيجابياً في ضوء المستجدات والأوضاع الراهنة على خلفية الأزمة الخليجية. وأضاف أن تسهيل الإجراءات على الزائرين بشكل عام، يصب في مصلحة أي بلد ويساهم في تنشيط حركة السياحة والأعمال، في المقابل فإن وضع أية قيود يضر بحركة الاقتصاد. وأوضح أن هناك تجارب ناجحة مماثلة في دول مثل ماليزيا وتركيا وهو ما يجعل الدولة تستفيد من القرار من خلال تنشيط حركة السياحة والسفر وسعوض ما فقدته من الأسواق الخليجية

## مع صياغة الوظيفة الجديدة لصندوق الأجيال القادمة تحرك المالية لوضع سقف للنفقات العامة توجه جيد

## صافي تداولاتهم بيعاً 65,467 مليوناً وهو مؤشر على انحسار الثقة الكويتيون باعوا أسهماً بقيمة 3,547 مليارات دينار خلال 7 أشهر

في عدم استحقاقها، جملة المصروفات المقدرة في الموازنة كان 18.892 مليار دينار كويتي، بينما جملة الإنفاق الفعلي كانت بحدود 17.707 مليار دينار كويتي، ومستوى الإنفاق الفعلي ليس بعيداً عن المستوى الذي اقترحه، وهو بحدود 16 مليار دينار كويتي إن أردنا تبنى سياسة مالية حذيفة واستباقية لاجتناب حريق المالية العامة المقبل. من جانب آخر، أعلنت الهيئة العامة للاستثمار تحقيقها عائد على استثماراتها للسنوات المالية الأربعة 2013/2014 إلى 2016/2017 بنحو 32 مليار دينار كويتي، أي بمعدل 8 مليارات دينار كويتي سنوياً، أي 5.1%. وهو أيضاً بعيد عما اقترحه معدل عائد سوي بحدود 6% واعتباره الدخل الرئيسي المستدام أو المتجدد لتمويل الموازنة العامة. وأضاف انه وفي خلاصة، يمكن لأرقام الحساب الختامي أن تأتي مبكرة أكثر، ولكن لا بد من الخفاء على جهود بذلت بلا شك لخفض الإنفاق الفعلي عن المقرر، ولابد من بذل جهد أكبر لخفضه أكثر، ليس لأن ذلك خيار يأتي أو لا يأتي، ولكن لأنه لم يعد هناك خيار سوى خفض ملزم على حساب نفقات الهدر والفساد من جانب آخر، لا معنى لانخفاض الإيرادات غير النفطية، خصوصاً والكويت دخلت حلبة وإن متواضعة من خفض الدعم لبعض السلع والخدمات العامة، مثل رسوم استخدام أراضي الدولة، وأخيراً، هناك تحركاً تبدله وزارة المالية لوضع سقف للنفقات العامة لفترة قد تمتد إلى ثلاث سنوات، ونعتقد أنه توجه جيد، مع ضرورة ربطه بالخفض الجوهري المقترح لمستوى النفقات العامة، وصياغة الوظيفة الجديدة لصندوق الأجيال المقبلة.

صدر عن وزارة المالية موجز لأرقام إجمالية للحساب الختامي عن السنة المالية 2016/2017، وأصبح تقليداً أن يصدر الحساب الختامي في يوليو، أو الشهر الرابع بعد انتهاء السنة المالية، ونحن نعتقد أن هناك إمكانية كبيرة لصدوره في وقت أبكر في زمن باتت فيه اقتصادات كبرى تصدر بيانات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في حدود أربع أسابيع من انتهاء كل ربع سنة. وأشار تقرير شركة الشال للاستشارات الاقتصادية إلى أن جملة الإيرادات المحققة بلغت 13.099 مليار دينار كويتي، بزيادة عن تلك المقدرة في موازنة نفس السنة المالية 2016/2017 بنحو 27.9%. أو نحو 2.861 مليار دينار كويتي، ضمنها بلغت الإيرادات النفطية نحو 11.688 مليار دينار كويتي بزيادة عن المقدّر البالغ 8.623 مليارات دينار كويتي، وعليه، ساهمت الإيرادات النفطية بنسبة 89.23% من جملة الإيرادات المحققة. صاحب ارتفاع مساهمة النفط في تمويل الموازنة العامة، انخفاض نسبي ومطلق في الإيرادات غير النفطية، فالمحقق فعلياً منها بلغ 1.41 مليار دينار كويتي، وبانخفاض بحدود 12.6% عن المقدّر، أي أن النتائج جاءت مخالفة لأهداف السياسة المالية وأهداف السياسة الاقتصادية.

### مؤشره الوزني حقق مكاسب 8,7%

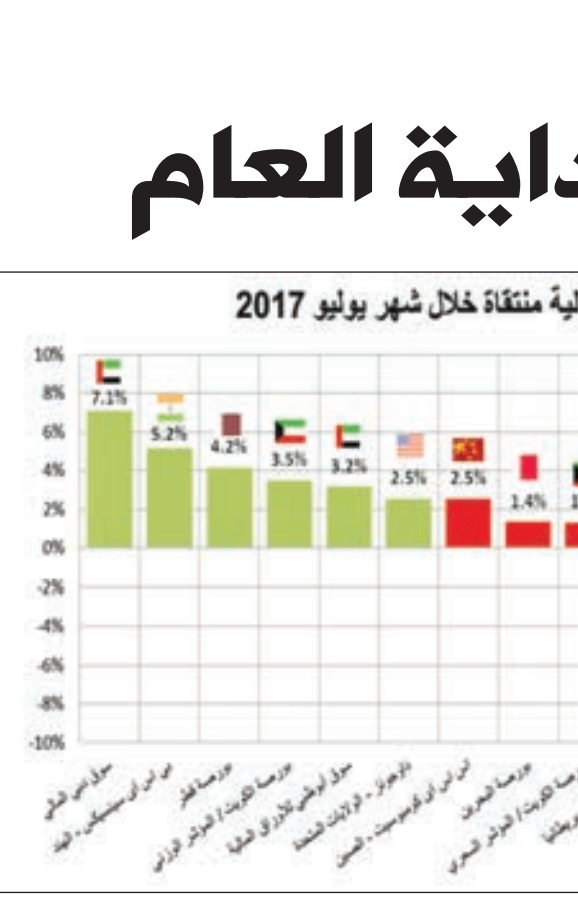
## سوق الكويت رابع الأسواق ارتفاعاً منذ بداية العام

للفترة نفسها 2016، في حين اشترى أسهماً بقيمة 3.481 مليارات دينار كويتي، مستحوذين، بذلك، على 87.3%، من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، 31.6% للفترة نفسها 2016، و19.9% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، 26.3% للفترة نفسها 2016، وقد اشترى هذا القطاع أسهماً بقيمة 815.294 مليون دينار كويتي، في حين باع أسهماً بقيمة 791.916 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته، بنحو 23.378 مليون دينار كويتي. وآخر المساهمين في السيولة هو قطاع صناديق الاستثمار، فقد استحوذ على 8% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، 69.8% للفترة نفسها 2016، و6.9% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، 8.7% للفترة نفسها 2016، واشترى أسهماً بقيمة 320.035 مليون دينار كويتي، في حين باع أسهماً بقيمة 275.807 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته، الأكثر شراء، بنحو 44.228 مليون دينار كويتي. وأوضح التقرير أن من خصائص بورصة الكويت استمرار كونها بورصة محلية مع إزدياد نصيبهم، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين فيها، إذ باعوا أسهماً بقيمة 3.547 مليارات دينار كويتي، مستحوذين، بذلك، على 89% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، 86%

صافي تداولاتهم بيعاً 65,467 مليوناً وهو مؤشر على انحسار الثقة الكويتيون باعوا أسهماً بقيمة 3,547 مليارات دينار خلال 7 أشهر

أصدرت الشركة الكويتية للمقاصة تقريرها حول حجم التداول في السوق الرسمي طبقاً لجنسية المتداولين، عن الفترة من 2017/01/01 إلى 2017/07/31، والمنشور على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت. وأفاد التقرير بأن الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين، ونصيبهم إلى ارتفاع، إذ استحوذوا على 50.9% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، 47.7% للشهور السبعة الأولى من عام 2016، و50.3% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، 43.1% للشهور السبعة الأولى من عام 2016. وباع المتعاملون الأفراد أسهماً بقيمة 2.030 مليار دينار كويتي، كما اشترى أسهماً بقيمة 2.005 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاتهم، بنحو 24.580 مليون دينار كويتي.

بين تقرير شركة الشال للاستشارات الاقتصادية أن ثاني أكبر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع حسابات العملاء المحافظ، فقد استحوذ على 22.3% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، 17.3% للفترة نفسها 2016، و21.2% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، 15.5% للفترة نفسها 2016، وباع أسهماً بقيمة 889.944 مليون دينار كويتي، في حين اشترى أسهماً بقيمة 846.917 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته، الأكثر بيعاً، بنحو 43.027 مليون دينار كويتي.



قاعها السوق الألماني بخسائر منذ بداية العام بنحو -13.1%. بينما ارتقى السوق القطري إلى ثاني أكبر الخاسرين منذ بداية العام، ثالث أكبر الخاسرين كان السوق الألماني بفقدانه نحو 1.7% في شهر واحد، ولكنه ظل أفضل أسواق العينة ربحاً بمكاسب بنحو 8.7% منذ بداية العام بنحو 8.7%. وأوضح التقرير أن أكبر الخاسرين السعوديين الذي كان أكبر الراجحين في شهر يوليو، والذي فقد في شهر واحد نحو 4.5% وكانت كلفة بيعه إلى المنطقة السالبة بخسائر منذ بداية العام بنحو 1.6% بعد أن كانت مكاسبه نحو 3% في نهاية شهر يوليو. ثاني أكبر الخاسرين في شهر يوليو كان سوق مسقط الذي فقد في شهر واحد نحو 1.8%، وتلك الخسارة التي قابلها بمكاسب السوق القطري، أدت إلى تبادل مركزيهما في المنطقة السالبة، التي احتل

سوق دبي الذي أضاف مكاسب بنحو 7.1% في شهر واحد، تلك المكاسب كانت كلفة بالقفز به من المنطقة السالبة بخسائر في ست شهور بنحو -3.9% في نهاية شهر يونيو الفائت، إلى مكاسب بنحو 6.9% في نهاية شهر يوليو مقارنة مع مستوى مؤشره في بداية العام الحالي. ثاني أكبر الراجحين في شهر يوليو كان السوق الهندي الذي حقق مكاسب بنحو 5.2% في شهر واحد، تلك المكاسب عززت موقعه في صدارة ترتيب الأسواق الراجحة منذ بداية العام مضيقاً نحو 22.1% إلى قيمته منذ بداية العام. ثالث أكبر الراجحين كان السوق القطري بمكاسب في شهر واحد بنحو 4.2%، ولكنها مكاسب استطاعت فقط أن تنقله من قاع المنطقة السالبة بخسائر بنحو 13.5% في نهاية شهر يوليو، إلى ثاني قاع المنطقة السالبة بخسائر

كان أداء شهر يوليو مائلاً إلى الموجب، خلاله حققت 9 أسواق مكاسب، بينما حققت 5 أسواق خسائر، وعليه، ارتفع عدد أسواق الراجحة منذ بداية العام إلى 11 سوقاً بعد أن كانت 10 أسواق في نهاية شهر يونيو، وانخفض عدد الأسواق الخاسرة منذ بداية العام إلى ثلاثة. والأسواق الثلاثة الخاسرة كلها من أسواق إقليم الخليج، ولكن، حدث تبادل في بعض المواقع، ففي نهاية شهر يونيو الفائت، كان سوق دبي وأبو ظبي ضمن الأسواق الخاسرة منذ بداية العام، بالإضافة إلى سوق مسقط وقطر، ومع نهاية شهر يوليو، ارتقى سوق دبي وأبو ظبي إلى المنطقة الموجبة، وهبط إليها السوق السعودي. وذكر تقرير شركة الشمال للاستشارات الاقتصادية أن أكبر الراجحين في شهر يوليو كان

سوق دبي الذي أضاف مكاسب بنحو 7.1% في شهر واحد، تلك المكاسب كانت كلفة بالقفز به من المنطقة السالبة بخسائر في ست شهور بنحو -3.9% في نهاية شهر يونيو الفائت، إلى مكاسب بنحو 6.9% في نهاية شهر يوليو مقارنة مع مستوى مؤشره في بداية العام الحالي. ثاني أكبر الراجحين في شهر يوليو كان السوق الهندي الذي حقق مكاسب بنحو 5.2% في شهر واحد، تلك المكاسب عززت موقعه في صدارة ترتيب الأسواق الراجحة منذ بداية العام مضيقاً نحو 22.1% إلى قيمته منذ بداية العام. ثالث أكبر الراجحين كان السوق القطري بمكاسب في شهر واحد بنحو 4.2%، ولكنها مكاسب استطاعت فقط أن تنقله من قاع المنطقة السالبة بخسائر بنحو 13.5% في نهاية شهر يوليو، إلى ثاني قاع المنطقة السالبة بخسائر

كان أداء شهر يوليو مائلاً إلى الموجب، خلاله حققت 9 أسواق مكاسب، بينما حققت 5 أسواق خسائر، وعليه، ارتفع عدد أسواق الراجحة منذ بداية العام إلى 11 سوقاً بعد أن كانت 10 أسواق في نهاية شهر يونيو، وانخفض عدد الأسواق الخاسرة منذ بداية العام إلى ثلاثة. والأسواق الثلاثة الخاسرة كلها من أسواق إقليم الخليج، ولكن، حدث تبادل في بعض المواقع، ففي نهاية شهر يونيو الفائت، كان سوق دبي وأبو ظبي ضمن الأسواق الخاسرة منذ بداية العام، بالإضافة إلى سوق مسقط وقطر، ومع نهاية شهر يوليو، ارتقى سوق دبي وأبو ظبي إلى المنطقة الموجبة، وهبط إليها السوق السعودي. وذكر تقرير شركة الشمال للاستشارات الاقتصادية أن أكبر الراجحين في شهر يوليو كان

سوق دبي الذي أضاف مكاسب بنحو 7.1% في شهر واحد، تلك المكاسب كانت كلفة بالقفز به من المنطقة السالبة بخسائر في ست شهور بنحو -3.9% في نهاية شهر يونيو الفائت، إلى مكاسب بنحو 6.9% في نهاية شهر يوليو مقارنة مع مستوى مؤشره في بداية العام الحالي. ثاني أكبر الراجحين في شهر يوليو كان السوق الهندي الذي حقق مكاسب بنحو 5.2% في شهر واحد، تلك المكاسب عززت موقعه في صدارة ترتيب الأسواق الراجحة منذ بداية العام مضيقاً نحو 22.1% إلى قيمته منذ بداية العام. ثالث أكبر الراجحين كان السوق القطري بمكاسب في شهر واحد بنحو 4.2%، ولكنها مكاسب استطاعت فقط أن تنقله من قاع المنطقة السالبة بخسائر بنحو 13.5% في نهاية شهر يوليو، إلى ثاني قاع المنطقة السالبة بخسائر

كان أداء شهر يوليو مائلاً إلى الموجب، خلاله حققت 9 أسواق مكاسب، بينما حققت 5 أسواق خسائر، وعليه، ارتفع عدد أسواق الراجحة منذ بداية العام إلى 11 سوقاً بعد أن كانت 10 أسواق في نهاية شهر يونيو، وانخفض عدد الأسواق الخاسرة منذ بداية العام إلى ثلاثة. والأسواق الثلاثة الخاسرة كلها من أسواق إقليم الخليج، ولكن، حدث تبادل في بعض المواقع، ففي نهاية شهر يونيو الفائت، كان سوق دبي وأبو ظبي ضمن الأسواق الخاسرة منذ بداية العام، بالإضافة إلى سوق مسقط وقطر، ومع نهاية شهر يوليو، ارتقى سوق دبي وأبو ظبي إلى المنطقة الموجبة، وهبط إليها السوق السعودي. وذكر تقرير شركة الشمال للاستشارات الاقتصادية أن أكبر الراجحين في شهر يوليو كان